بيان الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣

طيف سامي محمد

وزير المالية الاتحادي

آذار ٢٠٢٣

المحتويات

١: مقدمة ٢
٢: أسس اعداد موازنة سنة ٢٠٢٣ ..... ٣
٣: تحديات الموازنة ومحددات الاستجابة ٧
٤: اولويات المنهاج الحكومي ٩
٥:أسس تقدير الموازنة الاتحادية ١٢
٥-١: النفقات العامة ١٢
٥-٢: الإيرادات العامة ١٥
٥-٣: العجز ١٦

١: مقدمة

تمثل الموازنة الاتحادية المرآة العاكسة لأولويات الحكومة، وترجمة عملية لسياساتها وبرامجها، وما تريد ان تحققه للمجتمع خلال السنة المالية، وعليه فان الحكومة تولي موازنة ٢٠٢٣ اهتماماً بالغاً؛ بسبب طبيعة التحديات الجديدة التي تواجهها، والمشكلات الموروثة التي خلفتها السنوات السابقة، والرغبة الشديدة للالتزام بالوعود التي قطعتها أمام ممثلي الشعب عند تشكيلها، لذا تأمل الحكومة أن تستجيب هذه الموازنة لهذه الاستحقاقات، وتكون بمستوى تلك التحديات، ومفتاحاً لحل المشكلات.

إن عودة الاستقرار السياسي الذي أوجده تشكيل الحكومة والظروف المؤاتية في أسواق النفط العالمية يوفران فرصة للتعامل مع هذه المتغيرات، ومواجهة تداعياتها على ارتفاع تكاليف المعيشة والفئات الهشة والفقيرة، وإعادة زخم الإصلاح لمواجهة التحديات الاقتصادية المزمنة، والتي نما بعضها بشكل أكبر في السنوات الأخيرة، بما في ذلك زيادة الاعتماد على النفط واختلال سوق العمل الذي يجد دليله في ارتفاع معدل البطالة إلى ١٦.٥% عام ٢٠٢١ وتركزها في أوساط النساء والفئات الشابة بأكثر من ضعف هذا المعدل.

من جهة أخرى، يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من الاضطراب غير المسبوق تقوده حالة اللايقين المتجدد؛ بسبب استمرار الحرب الروسية – الأوكرانية، وفرض عقوبات على شركات النفط الروسية، واستمرار الازمات والاوبئة والحروب وحالة الركود الاقتصادي العالمي والتغيرات المناخية، وهو ما قد يؤثر سلبا في حوالي ١٠% من إنتاج العراق للنفط ، وقد يؤدي إلى زيادة تكلفة التجارة العالمية فضلاً عن إن ارتباك الأوضاع المالية من خلال رفع معدلات الفوائد عالميا لمجابهة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة إبان انحسار الجائحة والتباطؤ الاقتصادي في الصين بسبب استمرار سياسات الإغلاق الصارمة لمكافحة كورونا يتوقع أن تؤثر سلبا في النمو العالمي الذي من المتوقع أن ينخفض أكثر في عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أيضًا أن ينخفض النشاط الاقتصادي في منطقتنا بشكل حاد، الذي قد يعززه قرار (أوبك+) بخفض الإنتاج.

ومن اجل ذلك، فقد أوجدت الموازنة الاتحادية حيزاً مالياً واسعاً، وفرته الموارد التي اتيحت لها، على الرغم من ضخامة الالتزامات المالية التي تواجهها، واجتهدت في توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الأكثر أهمية وانتاجية، لتحقيق الكفاءة المالية، وزيادة العائد على

الانفاق العام، وتحسين جودة السلع العامة المقدمة، وتوسيع نطاق المستفيدين منها، في إطار الاستراتيجية العامة للموازنة للمرحلة القادمة والاولويات الوطنية التي وضعتها الحكومة.

٢: أسس اعداد موازنة سنة ٢٠٢٣

من أجل ابراز المعالم الأساسية في الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٣ والتي استرشدت في اعدادها بعدد من المبادئ التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية منها:

- **أولا:** المبادئ الدستورية التي جاء بها دستور العراق الذي منح السلطات الاتحادية اختصاصات حصرية في مجال رسم السياسة المالية، والسياسة الكمركية، ووضع الموازنة العامة للدولة (المادة ١١٠/ثالثا).
- **ثانيا:** قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.
- **ثالثا:** المنهاج الحكومي للحكومة وما تعهدت به لتستجيب لتطلعات المواطنين بشأن توفير السلع العامة بالكم والنوعية المناسبين وإعطاء الأولوية والتركيز على القطاعات التي تمس حياتهم اليومية فتعهدت أمام ممثلي الشعب بما يأتي:
  - مكافحة الفساد الاداري والمالي.
  - معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين.
  - دعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودي الدخل من المواطنين.
  - اصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص.
  - العمل بشكل عاجل على تحسين وتطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين.
- **رابعا:** الاستراتيجيات والوثائق التخطيطية التنموية ومنها خطة التنمية واستراتيجية التخفيف من الفقر واستراتيجيتي الموازنة الاتحادية والدين العام للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥.
- **خامسا:** اعتبارات الكفاءة والاستدامة المالية والاتساق مع الرؤية الاقتصادية والتنموية التي تتبناها الحكومة، وفي مقدمتها:
  - إعادة هيكلة الموازنة العامة وإدارة المال العام لتقليل ضغط الانفاق الاستهلاكي لصالح مناصرة المشاريع والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة وضغط الدين العام إلى أدنى حد ممكن.

- تعظيم الإيرادات العامة وبما لا يرهق كاهل المواطن في ظل أوضاع الاقتصاد الحالية.
- اعتماد حسابات الكلفة/ العائد في الانفاق الحكومي.
- وضع الأسس للتحول نحو موازنة البرامج والأداء المناصرة لدعم برامج التنمية في القطاعات المختلفة.
- الإبقاء على العجز المالي ضمن حدود مقبولة اقتصادياً ومالياً.
- مغادرة التقشف المفرط الذي الحق الضرر بالاقتصاد على نحو عمق الركود وأربك النشاط الاقتصادي العام والخاص على حد سواء.
- توسيع نطاق الحيز المالي المتاح للحكومة وعدم تعريض الاستدامة المالية للبلد وملاءته للخطر.
- ضمان إنفاق تنموي ملائم لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- التوجه المؤكد نحو الحوكمة الالكترونية.

- **سادسا:** مراعاة أوضاع الاقتصاد وتعزيز أسس النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ومواجهة آثار الركود وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، والتوافق مع الاتجاهات العامة للسياسة النقدية.
- **سابعا:** تقوية أسس اللامركزية المالية وزيادة دور المحافظات غير المنتظمة بإقليم وبما يعزز اطر التنمية التشاركية، وزيادة تخصيصات اعمار وتنمية مشاريع المحافظات كافة.
- **ثامنا:** الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للسياسة المالية وتأثيراتها القائمة والمحتملة في مختلف الشرائح الاجتماعية ولاسيما الفئات الهشة والفقيرة؛ لذا فقد اهتمت الموازنة وعلى نحو جدي بالقنوات الآتية:
  - تعزيز نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) لدورها المهم في التخفيف من معاناة هذه الفئات.
  - دعم الفئات الفقيرة والهشة بمزيد من الانفاق الاجتماعي في إطار الحماية الاجتماعية مع زيادة الشمول بهذه التقديمات وتحسين آليات الاستهداف والرقابة، التزاما من الحكومة بتوكيد حقوقهم عملا بمبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب".

- دعم استراتيجية التخفيف من الفقر وزيادة الانفاق على أنشطتها لضمان تحقيق أهدافها المرحلية.
- تخصيص مبلغ مالي –ولأول مرة – لتمويل مشروعات الصندوق العراقي للتنمية
- تأسيس صندوق الاعمار والتنمية للمحافظات الأشد فقرا وتحسين الخدمات فيها.
- توفير تمويل مناسب لسياسات التخفيف والتكييف المستجيبة لأنشطة الحد من آثار التغيرات المناخية على البيئة والتنمية والناس في محافظات العراق كافة .
- توفير تمويل مناسب لصندوق سنجار .

- **تاسعا:** الاستجابة الواعية لحاجة المجتمع لتوليد وظائف جديدة في القطاعين العام والخاص، وتتحمل الدولة مسؤوليتها في تعزيز جهازها الإداري بمزيد من الطاقات الشابة بما ينهض بالمؤسسات ويمكنها من تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفاعلية وذلك من خلال:
  - تثبيت العاملين بعقد في جميع الوزارات على وفق ما جاء بقانون الامن الغذائي واستكمال استحداث الدرجات الوظيفية لهم.
  - توفير فرص عمل لحملة الشهادات العليا والأوائل على أقسامهم من خريجي الجامعات العراقية وغيرها ، وعلى نحو منصف للجنسين ومراعاة تمكين الفتيات والنساء على نحو خاص.
- **عاشرا:** تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مراحل اعداد الموازنة وتنفيذها، وتقوية دور المؤسسات التشريعية والرقابية الوطنية، ولاسيما مجلس النواب الموقر، وديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة.
- **حادي عشر:** معالجة المشكلات المالية التي خلفها غياب الموازنة الاتحادية ولاسيما في سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، وتبعاتها المالية والارباك الذي اوجده ذلك في اغلب مؤسسات الدولة، وبخاصة الخدمية منها، فضلاً عن زيادته من حالة عدم اليقين بشأن أوضاع الاقتصاد الوطني.
- **ثاني عشر:** استكمال عمليات جدولة الدين العام الداخلي والتقليل من حجم الاقتراض الخارجي إذ ما يزال العراق مديناً بمبلغ ٥.٨٦٧ مليار دولار ضمن ديون ما قبل عام ١٩٩٠ ، فضلاً عن وجود ٤٠.٤٠١ مليار دولار غير معالجة لصالح دول خارج نادي باريس، اضيف اليها ١٢.٩٢٦ مليار دولار ديوناً خارجية بعد عام ٢٠٠٣ نتجت أغلبها

عن الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، فيما تنامى الدين الداخلي إلى حدود قياسية تبلغ ٧٠.٥٠٥ تريليون دينار عراقي في نهاية عام ٢٠٢٢ الذي ارتفع بسبب تداعيات جائحة كورونا منذ عام ٢٠٢٠، بهدف تحقيق استدامة الدين الحكومي في إطار استراتيجية الدين العام للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وما ورد في المنهاج الحكومي بالاتجاه إلى "ضغط الدين العام إلى أدنى حد ممكن". وفي ضوء أولويات استراتيجية الدين العام من خلال:

- زيادة الاعتماد على السندات الوطنية بالتنسيق مع البنك المركزي وسوق العراق للأوراق المالية والسماح للقطاع الخاص بتمويل العجز.
- زيادة رصيد الضمانات السيادية بالعملات الأجنبية وبالدينار.
- زيادة التسديدات للدين الداخلي وجدولة حوالات الخزينة السابقة.

- **ثالث عشر**: التصرف بحكمة بالوفرة المالية التي اوجدتها أسعار النفط المرتفعة نسبيا وقيود الصرف في ظل قاعدة ١٢/١ طوال السنة المالية المنصرمة.
- **رابع عشر**: تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات النفطية وتحول الطاقة من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية تماشياً مع البرنامج الحكومي واستهداف السياسة المالية تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال تعزيز إدارات الضرائب والكمارك، وتحسين الإدارة المالية العامة وزيادة الحوكمة الالكترونية.
- **خامس عشر**: مراعاة الاعتبارات البيئية في الانفاق العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بجميع أهدافها:
  - استكمال مشاريع المحطات الكهربائية وتحويل المحطات الغازية من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة في ست محطات عاملة والاستمرار في تطوير وتأهيل قطاع الكهرباء.
  - استكمال بناء المدارس ضمن مشروع انشاء ١٠٠٠ مدرسة نموذجية.
  - إنشاء مستشفيات بسعة ١٠٠ سرير بكلفة اجمالية تصل إلى تريليون دينار، وانشاء مراكز متكاملة لتشخيص الامراض السرطانية.
  - مشروع تقنيات الري الحديثة.
  - إنشاء مشاريع للماء الصالح للشرب والصرف الصحي في عدد من المحافظات.
  - إنشاء محطات الطاقة الشمسية.

٣: تحديات الموازنة ومحددات الاستجابة

لا يخلو الواقع العراقي من تحديات ضاغطة باتجاه يبعد الأهداف الوطنية عن مساراتها المقصودة ومن هذه التحديات:

- استمرار عناصر عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق والمنطقة واحتمالات التأثر بها، إذ ما تزال تلك المهددات عناصر سلبية ضاغطة على أوضاع البلاد المالية والاقتصادية.
- الجدل حول سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، واختيار سعر الموازنة الملائم، وتصاعد الأصوات المؤيدة لرفع قيمة الدينار العراقي بهدف مكافحة التوقعات التضخمية التي تفاقمت في الأشهر الأخيرة، وأضرت بالفئات والشرائح الهشة، فضلاً عن تعزيز عدم التأكد والتوقعات التشاؤمية تجاه أوضاع السوق، على الرغم من أن التخفيض الذي تم تبنيه في السابق قد وفر موارد مالية إضافية من جهة إنفاق الحكومة، وان كان أيضاً قد رفع فاتورة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات الاخرى. لذا فقد صادق مجلس الوزراء **على قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتعديل سعر الصرف بما يعادل ١٣٠٠ دينار للدولار الواحد.**
- من المتوقع استمرار تعافي النشاط الاقتصادي في العراق في عام ٢٠٢٣ وعلى المدى المتوسط ولكن بوتيرة أبطأ. حيث سيزداد إنتاج النفط تدريجياً للوصول إلى إمكاناته. ولكن، سيظل النمو غير النفطي مقيدًا بنقص الكهرباء، وندرة المياه، ومحدودية الوصول إلى الائتمان، والمخاوف الأمنية، وتحديات سوق العمل وبيئة الأعمال.
- استمرار ارتهان الوضع المالي في العراق لأوضاع سوق النفط العالمية، وهو أمر ينطوي على زيادة مخاطر نقص التمويل مع احتمالات انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تأثر عوائد العراق النفطية. لذا ينبغي ان تمهد الموازنة إلى الهدف الذي نص عليه البرنامج الحكومي "تخفيض نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل موازنة الدولة خلال ثلاث سنوات إلى ٨٠% من خلال تنويع وتعظيم الإيرادات غير النفطية"، واتخاذ أولى الخطوات العملية على هذا المسار.
- قد يؤدي التباطؤ العالمي إلى تقليل عائدات النفط ، وقد يؤدي فرض العقوبات على شركات الطاقة الروسية إلى تعطيل إنتاج النفط ، وزيادة قوة التضخم العالمي وموجات

جديدة من كوفيد ١٩. فيما يمكن أن يؤدي تغير المناخ وتحول الطاقة العالمي إلى انكماش الطلب العالمي على النفط وكلها عوامل سلبية تهدد موارد العراق المتأتية من الصادرات النفطية.

- قدرة النظام المالي العراقي على توفير السيولة النقدية اللازمة للنشاط الاقتصادي وضمان عدم تعطل أدوات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة ومنها نافذة العملة، أو تعرض عملها للتشوه بسبب بعض الممارسات الضارة والقيود الدولية عليها.واستمرار حماية النظام المالي إلى حد كبير من تشديد الأوضاع المالية العالمية نظرًا لحساب رأس المال المغلق نسبيًا والاقتراض التجاري الخارجي الضئيل. ومؤازة اجراءات وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لتطوير خطة عمل لتحسين ممارسات الإقراض في البنوك المملوكة للدولة، ووضع لوائح داخلية جديدة لتعزيز حوكمة الشركات.
- استمرار ضعف مصادر الإيرادات الأخرى، ولاسيما الضريبية والكمركية على الرغم من أنها يمكن أن تشكل موردا ماليا مهما يعزز الموازنة الاتحادية، الامر الذي يتطلب تسريع تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن توحيد الرسوم الكمركية في المنافذ الحدودية وصلاحية الحكومة الاتحادية الحصرية في تنفيذ قرارات حماية المنتج.
- استيعاب تأثيرات غياب الموازنة لسنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ السلبية في الاقتصاد، وتأخير تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وما نتج عنها من زيادة في ضغوط الإنفاق على موازنة هذه السنة المالية؛ بسبب تراكم المتأخرات وترحيل إلتزامات الإنفاق التي لم يتم سدادها، فضلاً عن التوظيف لبعض خريجي الجامعات بحسب القانون، والاحتياجات الاستثمارية والاجتماعية الكبيرة، والاستمرار في العمل بأنظمة المعاشات التقاعدية التي لا تعتمد على الاشتراكات.
- استكمال عمليات الإصلاح المالي والإداري، ولاسيما ما يتعلق بإعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين وبقية المصارف الحكومية وتعزيز قاعدة رأس مال هذه المصارف وزيادة كفاءتها التشغيلية وتعزيز أسس الحوكمة المصرفية؛ لدورها الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية وتقديم الودائع؛ وبما يسمح بالنهوض بالاقتصاد وتنشيط الاستثمار الخاص.
- إيجاد حل دستوري للخلافات المالية مع الإقليم، على أساس خصم التكاليف السيادية ومبيعات النفط وايرادات الكمارك المتحققة في الاقليم وجميع التزامات حكومة الإقليم لصالح الحكومة الاتحادية من العائدات الاتحادية.

- استمرار تأمين الموارد المالية للمشروعات الاستراتيجية ومنها ميناء الفاو الكبير وقطار بغداد المعلق ومشروع تحلية مياه البحر في محافظة البصرة، والتركيز على استكمال المشاريع المتوقفة في البنية التحتية التي يتعرض الانفاق عليها إلى منافسة الانفاق التشغيلي.

٤. اولويات المنهاج الحكومي

تناول المنهاج الحكومي التأكيد على الفقرات التالية فيما يخص عمل وزارة المالية :-

١. اعادة هيكلة الموازنة العامة وادارة المال العام لتقليل ضغط الانفاق الاستهلاكي لصالح مناصرة المشاريع والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة وضغط الدين العام الى ادنى حد ممكن وتعظيم الايرادات واعتماد حسابات الكلفة / العائد في الانفاق الحكومي ، ووضع الاسس للتحول التدريجي نحو موازنة البرامج والاداء المناصرة لدعم برامج التنمية في قطاعات مختلفة .
٢. اعتماد رؤية حاكمة في حصر الاقتراض الخارجي للمشاريع الاستثمارية او الخدمية وتتحمل الجهة الحكومية المالكة للمشروع مسؤولية سداد القرض من ايراد المشروع المقترض لحسابه دون تحميل خزينة الدولة عبء السداد .
٣. تأسيس صندوق العراق للتنمية والذي يتكون من صناديق متخصصة كصندوق الاسكان والتعليم والصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات وهذا التوجه يمثل مسارا جديدا ضمن التمويل المستمر لتغذية البيئة الاستثمارية الجاذبة واطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لاحداث قفزة في الاقتصاد تؤدي الى تقليل البطالة ومكافحة الفقر ومعالجة الاخطار الطارئة دون التأثير على المسار العام للدولة من خلال الافادة من الوفرات المالية المتحققة على ان يضمن المشروع في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣.
٤. ضبط المنافذ الحدودية بهدف تنفيذ قرارات دعم المنتج المحلي وتفعيل فحص السلع المستوردة بما يطابق المواصفات المعتمدة وزيادة الايرادات غير النفطية وتطبيق بنود قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩ الذي ينظم العلاقة بين المركز والاقليم بما يخص المنافذ والكمارك والفحص وحسم اتمتة الاجراءات الكمركية .
٥. اصلاح النظام الضريبي والكمركي وضبط المنافذ الحدودية وتعظيم ايرادات الدولة غير النفطية .

٦. وضع هدف لتخفيض نسبة الاعتماد على الايرادات النفطية لتمويل موازنة الدولة خلال ثلاثة سنوات الى (٨٠%) من خلال تنويع وتعظيم الايرادات غير النفطية .

٧. اصلاح النظام المصرفي بالعراق بما يوفر قاعدة حقيقية وفاعلة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتنشيط الاستثمار من خلال اعادة هيكلة ومكننة المصارف الحكومية واعادة النظر بعملها وتحفيز المصارف الخاصة وتمكينها لتكون قادرة على دعم الاستثمار والتنمية بشكل حقيقي .

وقد ركزت الموازنة على البنود التي وضعت في المنهاج الحكومي وجعلها من اولوياتها وهي كما يلي :-

- **في مجال الرعاية الاجتماعية** : تضمنت الموازنة زيادة الدعم للشرائح الفقيرة والهشة في البلد بل وزيادته . و كان لابد من التخفيف من الآثار التي تلحق بالفقراء من بيئة الكساد التي تحكم النفقات العامة ومعدلات البطالة والفقر المرتفعة . وقد تم زيادة مخصصات الرعاية الاجتماعية وفق ما يلي:-
  - زيادة الشمول براتب الرعاية الاجتماعية بما يعادل (٦٥٠) مليار دينار .
  - زيادة الشمول براتب المعين المتفرغ بما يعادل (١٥٠) مليار دينار .
  - زيادة رأس مال صندوق قروض العاطلين عن العمل بمبلغ (٤٠٠) مليار دينار .
- **قطاع الصحة** : حافظت الموازنة على الالتزامات لبرنامج استيراد الأدوية ، لوزارة الصحة ، وأضافت أموالا إضافية لدعم خطط الوزارة . وقد وضعت الموازنة مخصصات محددة للمساعدة في بدء تنفيذ برنامج وطني للقاحات ، حيث بلغ دعم وزارة الصحة بالنسبة الى الفقرات التالية وضمن البرنامج الحكومي :
  - تحسين الخدمات الطبية والعلاجية في مراكز جراحة وامراض القلب والاوعية الدموية بمبلغ تشغيلي قدره (٢٠٠) مليار دينار .
  - تحسين الخدمات الصحية في المراكز المتخصصة لمعالجة الامراض السرطانية بميلغ تشغيلي قدره (٢٠٠) مليار دينار .
  - برنامج لإدارة وتشغيل (٥) مستشفيات جديدة في دوائر الصحة (بابل ، النجف ، ذي قار ، كربلاء ، البصرة) بمبلغ تشغيلي قدره (٤٣٥) مليار دينار .
  - الخدمات الصحية المشمولة بالضمان الصحي وبشكل تدريجي من خلال خطة تقدمها الوزارة خلال ٣ أشهر بمبلغ تشغيلي قدره (١٥٠) مليار دينار .
  - رفع نسبة التغطية لشراء الادوية بمبلغ تشغيلي قدره (٤٤٨) مليار دينار .

- تأهيل (١٠) مستشفيات اليابانية التي تم انشائها في الثمانينيات بمبلغ استثماري قدره (١٤٧) مليار دينار .

- **في مجال الاعمار والاسكان والبلديات العامة** : تم اضافة مبالغ لمشاريع خدمية مهمة منها :-
  - مشروع تحلية مياه البحر في البصرة بمبلغ استثماري قدره (٤٠٠) مليار دينار .
  - تنفيذ المرحلة الاولى للطريق الحلقي بمبلغ استثماري قدره (٦٠٠) مليار دينار .
  - مشاريع البنى التحتية في الديوانية بمبلغ استثماري قدره (٣٠٣) مليار دينار .
  - مشاريع الجهد الخدمي والهندسي بمبلغ تشغيلي قدره (٦٠٠) مليار دينار .
- **اما بالنسبة الى الصناعة والمعادن** فقد وضعت الحكومة اولوياتها في مشروع الدراسات والتصاميم والاستشارات لمشروع النبراس البتروكيماوي العملاق كمرحلة اولى بمبلغ استثماري قدره (١٠٧) مليار دينار .
- **اما بالنسبة الى الكهرباء** فقد تم تثبيت مشاريع تخص :
  - تأهيل وصيانة محطات التوليد مع الشركات المصنعة بمبلغ استثماري قدره (٢٨٠) مليار دينار .
  - تجهيز محطات تحويلية متنقلة للصيف القادم عدد (١٥٠) بمبلغ استثماري قدره (٣٣٢) مليار دينار .
  - تأهيل وصيانة شركة GE بمبلغ تشغيلي قدره (٣٢٥) مليار دينار .
  - تأهيل وصيانة الكتريك انترناشينول انك بمبلغ تشغيلي قدره (٣٢٥) مليار دينار.
- **بالنسبة للتخطيط**
  - تم رصد مبلغ استثماري قدره (١) ترليون دينار للصندوق العراقي للتنمية .
  - صندوق الاعمار والتنمية للمحافظات الاشد فقرا بمبلغ استثماري قدره (٥٠٠) مليار دينار .

- **بالنسبة للزراعة** سيتم اطلاق البطاقة الزراعية بمبلغ تشغيلي قدره (١٠.١٧٠) مليار دينار.

وبذلك يكون المبلغ المخصص الاجمالي لاولويات البرنامج الحكومي تشغيلي (٣,٤٩٣) مليار دينار واستثماري (٣,٦٦٩) مليار دينار .

الإصلاحات المصرفية الفورية تم تخصيص مبلغ لزيادة رأس مال المصرف الصناعي بـ (٥٠٠) مليار دينار لتعزيز الكفاءة التشغيلية للمصرف . بالاضافة الى قروض صندوق الاسكان والبالغة (٢٥٠) مليار دينار وقرض لشركة الجهد الخدمي التابعة للحشد الشعبي البالغ (١٠) مليار دينار.

٥: أسس تقدير الموازنة الاتحادية

تتبنى الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٣ على مجموعة من أسس التقدير التي ترتبط النفقات والايرادات العامة، تقدم الحكومة موازنة ٢٠٢٣ بناءً على الافتراضات الآتية:

- زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى٤.٥%، ونمو في الناتج المحلي عدا النفط إلى٣% في عام ٢٠٢٣.
- كبح الضغوط التضخمية لضمان عدم تجاوزها ٥% سنويا لحماية المستوى المعيشي للأسر والافراد.
- متوسط أسعار النفط إلى٧٠ دولاراً سنوياً.
- وصول صادرات النفط إلى٣.٥٠٠.٠٠٠ برميل يومياً بضمنها ٤٠٠.٠٠٠ برميل يومياً عن كميات النفط الخام المصدر في إقليم كردستان.
- سعر الصرف ١٣٠٠ دينار لكل دولار.

وفيما يأتي نتائج تلك التقديرات في جانبي النفقات والايرادات:

٥-١: النفقات العامة

تقترح الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣ إنفاقاً عاماً بمبلغ (198,683,719,472) الف دينار تتوزع ٧٥% نفقات تشغيلية، و٢٥% نفقات استثمارية و٦.٤% خدمة الدين العام. وتشكل تعويضات الموظفين ٢٩.٧ منها، وذلك لتلبية متطلبات التعيين الجديدة التي اقرتها الحكومة، و١٤.٦% منها لتأمين متطلبات الرعاية الاجتماعية؛ لما لها من أهمية في رؤية الحكومة والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

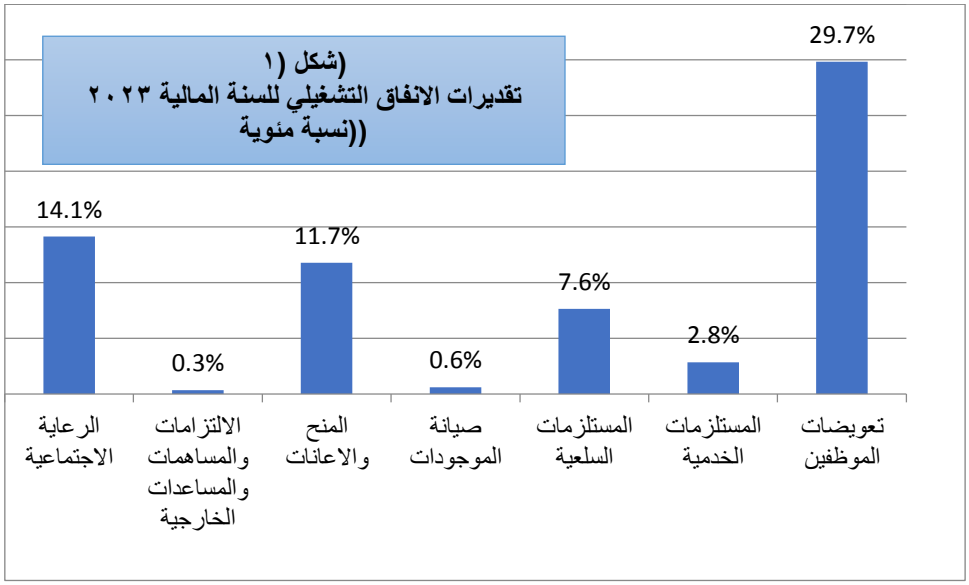

وعلى مستوى النفقات الاستثمارية تبنت الموازنة برنامجاً استثمارياً طموحاً، وكبيرا، يصل إلى مبلغ اجمالي ٤٩,٤١٩ ترليون دينار (حوالي ٢٥%) من اجمالي الانفاق. وسيتضمن الانفاق الاستثماري الذي يترجم أولويات الحكومة إلى مجموعة من البرامج الفرعية في القطاعات المختلفة: الاجتماعي والصحي والاعمار والصناعي والكهرباء والزراعة ومحاربة الفقر وتحقيق التنمية واعمار المحافظات والحكومة الالكترونية، ومن الأولويات منها:

	٣.٦٦٣ تريليون دينار	مشاريع البرنامج الحكومي الاستثماري
	٩.٩٦٤ تريليون دينار	مشاريع تمويل عن طريق القروض الاجنبية
	١.٦٠١ تريليون دينار	مشاريع الموانئ بضمنها ميناء الفاو
	١.٠٠٠ تريليون دينار	الصندوق العراقي للتنمية
	٠.٥٠٠ تريليون دينار	استراتيجية التخفيف من الفقر
	٢.٠٠٠ تريليون دينار	مشاريع البترودولار
	٠.١٠٠ ترليون دينار	مشاريع الفقر
	٢.٥٠٠ تريليون دينار	مشاريع تنمية الأقاليم
	١٥.٠٠٠ تريليون دينار	عقود التراخيص بما فيها الإقليم
	١.٤٢٥ تريليون دينار	المشاريع المحلية لشركات النفط
	٧.٦٤٨ تريليون دينار	مشاريع بقية الوزارات بما فيها الاقليم والبالغة (٢,١١٩) ترليون دينار عدا القروض وتنمية الاقاليم

٥-٢: الإيرادات العامة

ترتبط الإيرادات العامة بقوة مثلما كانت الحال في السنوات السابقة بتوقعات أسعار النفط الخام، وحجم الصادرات النفطية، ومن ثم الإيرادات المتوقعة من عوائد صادرات النفط الخام من المركز والاقليم، فضلاً عن تقدير النفقات العامة وسعر صرف الدينار مقابل الدولار، وبحسب هذه المعطيات تقدر الإيرادات في الموازنة بمبلغ ١٣٤.٥٥٢.٩١٩.٠٦٣.٠٠٠ دينار، تشكل الإيرادات النفطية والثروات المعدنية ما نسبته (٨٧%) منها، كخطوة أولى على طريق تقليل اسهامها في الايراد العام والوصول إلى الهدف [٨٠% من اجمالي الإيرادات العامة].

وكما تم ذكره ركزت الموازنة على ما جاء في المنهاج الحكومي من ضرورة عدم الاعتماد على الايرادات النفطية كمورد رئيسي للموازنة حيث تم ادراج عدد من الاصلاحات التي تخص الضرائب و الكمارك منها ما يتعلق بإعادة هندسة العمليات في هذه الجهات واتمتتها ناهيك عن اجراءات مكافحة الفساد فيها .

- سيتم اجراء اصلاحات ادارية في مجال الضرائب و الكمارك من خلال اتمتة العمل الضريبي و الكمركي مع الاونكتاد و كذلك تطبيق نظام FMIS .

حيث تم اضافة انواع جديدة من الضرائب وهي :-

- ضريبة الخدمات على المولات والاسواق الكبرى ومن المتوقع ان تكون ايراداتها (٢٢٥) مليار دينار .
- ضريبة على تعبئة الوقود المستورد من قبل محطات تعبئة وقود السيارات ومن المتوقع ان تبلغ ايراداتها (٢٥) مليار دينار .
- الرسم على البنزين ومن المتوقع ان يحقق ايراد (٤٥٠) مليار دينار .
- الرسم على الكاز ومن المتوقع ان يحقق ايراد (٤٥) مليار دينار .
- رسم على عوائد مبيعات النفط الاسود ومن المتوقع ان يحقق ايراد (٥٠) مليار دينار .
- ايرادات بيع النفط الخام لشركات المصافي ومن المتوقع ان تحقق ايراد (٢.٢٠٠) ترليون دينار .

- وضع نصوص قانونية لتفعيل الجباية من قبل شركات الكهرباء وبقية الشركات الاخرى والدوائر الخدمية لغرض تفعيل مواردها الذاتية وتخفيف الدعم من الخزينة العامة للدولة

٥-٣: العجز

يبلغ اجمالي العجز المخطط في الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٣ ما مجموعه (٦٤,١٣٠,٨٠٠,٤٠٩) الف دينار، تغطى من الوفرة المالية المتحققة من زيادة أسعار النفط الخام المصدر، أو زيادة الصادرات النفطية، والاقتراض الداخلي والخارجي، والمبالغ المدورة في حساب وزارة المالية الاتحادية، مع تخويل وزير المالية أو من يخوله لسد العجز الفعلي في الموازنة بالاعتماد على مصادر التمويل المنصوص عليها في قانون الموازنة والتي تشمل: اصدار حوالات الخزينة، وسندات وطنية للجمهور، وسندات وحوالات خزينة للمصارف الحكومة، وقروض من المصارف التجارية، وإصدار السندات الخارجية والاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، والاقتراض بضمانة مؤسسات ضمان الصادرات الدولية. على أن يتم إعطاء الأولوية للمصادر الداخلية في تمويل العجز.